دور المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية

د . بقادة زينب حميدة
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا جامعة البليدة

المقدمة:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين نموا متزايدا للأبحاث والدراسات الاجتماعية التي تناولت المدرسة بالدراسة والتحليل، وتمخضت هذه الأبحاث عن ميلاد علم الاجتماع المدرسي الذي يكرس نفسه لدراسة المدرسة وتقصي أبعادها كظاهرة اجتماعية تربوية.

لقد تكاثفت الأبحاث والدراسات حول المدرسة استجابة موضوعية للتطورات الاجتماعية التي انعكست على بنية المدرسة ووظائفها وعلاقتها مع الوسط الاجتماعي.

وفي إطار هذه التطورات بدأت المدرسة تطرح نفسها كإشكالية اجتماعية بالغة الأهمية والتعقيد.

إنّ المدرسة بخلاف العائلة مؤسسة عامة تخضع لسياسات إدارية ومالية وتربوية وتعليمية معينة، وتعمل من خلال محددات جغرافية وسياسات ثقافية واقتصادية تتصل بطبيعة المجتمع الذي تمثله وتنتمي إليه. لذلك فإن علاقة الطفل بمدرسته تخضع إلى مجموعة كبيرة متداخلة من عوامل وظروف وممارسات تتصل بمؤسسة المدرسة ذاتها، وبمناهج هذه المؤسسة وفلسفتها التعليمية وسياستها التربوية.

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة التعريف بالمؤسسة المدرسية وأهميتها وأهدافها ووظائفها من خلال الأبحاث الاجتماعية التربوية التي أجريت في ميدان علم اجتماع المدرسة، والتي تناولت أهمية المدرسة في تطوير شخصية الطفل، وتنمية قدراته

الفردية وإعداد شخصيته الاجتماعية للقيام بدور المواطن الصالح في المجتمع، ووقايته من الانحراف والجنوح.

أولا– مفهوم المدرسة:

المدرسة هي مؤسسة اجتماعية تربوية حظيت بالاهتمام والدراسة منذ زمن طويل، وذلك نظرا لثقل المهمة الموكلة إليها من قبل المجتمع، ولعظم التوقعات المنتظرة منها ابتداء من دخول الطفل إليها إلى أن يتخرج إطارا كبيرا منها.

لقد تباينت تعريفات المدرسة وتحديداتها بتبيان الاتجاهات النظرية وبتنوع مناهج البحث الموظفة في دراستها. وفي إطار ذلك التنوع النظري يمكن استعراض مجموعة من التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم المدرسة فعرفها البعض: (بأنها تنظيما اجتماعيا ضروريا لأي مجتمع، ذلك لأن وجود المجتمع واستمراره يعتمد على نقل تراثه الاجتماعي والثقافي بين أجياله من ناحية وغرس قيم المجتمع ومعاييره وتأكيدها لدى أعضائه من ناحية أخرى)[1].

وعرفها البعض الأخر بأنها: (المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية، ونقل الثقافة المتطورة، وتوفير الظروف المناسبة للنمو جسميا وعقليا واجتماعيا وانفعاليا. وأنها المؤسسة التي بناها المجتمع من أجل تحقيق أهدافه)[2].

وتعرف المدرسة أيضا بأنها: (مؤسسة اجتماعية تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية، تسمح عن طريق علاقتها التكاملية مع الأسرة بإدماج التلاميذ في المجتمع لتلقينهم القيم والمعايير والمبادئ الكبرى، بالإضافة إلى تزويدهم بأنماط السلوك المقبولة اجتماعيا)[3].

وتعرف المدرسة بأنها: (المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية وهي تطبيع أفراده تطبيعاً اجتماعيا ليجعل منهم أعضاء صالحين)[4].

وتعرف المدرسة بأنها: (مؤسسة اجتماعية تقوم بإعداد الطفل إعدادا يمكنه من الحياة في مجتمعه، قادرا على القيام بدوره، وعلى العمل على الإسهام في دفع مجتمعه مستقبلا نحو التقدم و التطورفي عصر يتميز بالتزايد المستمر فيما يتطلبه من كفاءات ومهارات)[5].

ومن كل ما سبق يمكننا القول أنّ جميع التعريفات الخاصة بالمدرسة تكاد تجمع على أنّ المدرسة نظام متكامل يتكون من عناصر محددة ومتفاعلة وتمارس أدوار ووظائف اجتماعية محددة في إطار الحياة الاجتماعية، فهي تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية، وتعمل على تزويد الطفل بالمهارات والخبرات الاجتماعية والعلمية والمهنية إلى درجة التأهيل الاجتماعي المقبول.

ثانيا: أهمية المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية:

تأخذ المدرسة المرتبة الثانية من حيث الأهمية في سلم التنشئة الاجتماعية للأطفال، وهي الوكالة التي تتولى جانبا هاما في مجال تربية الأطفال معرفيا وسلوكيا ومهنيا.

وتتحمل المدرسة وحدها العبء الأكبر في عملية التربية والتعليم، إذ هي الوسيلة التي تنقل بها بعض أجزاء ثقافة المجتمع عبر الأجيال المتعاقبة

وتكمن أهمية المدرسة في كونها المصنع الذي يعد للمجتمع عناصره البشرية المدربة على أداء أدوارها الاجتماعية لخدمة أهدافه وغاياته[6].

وفي إبرازه لأهمية المدرسة يقول **جون ديوي "John Dewey"**:" بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع إلى حد معين، وهو عمل تعجز عنه سائر المؤسسات الاجتماعية"[7].

واستنادا إلى العديد من البحوث والدراسات يمكن حوصلة أهمية المدرسة في النقاط التالية:

1- تستطيع المدرسة أن تساهم بفعالية كبيرة في بناء شخصية الطفل بما تهيؤه له من نمو معرفي يتمثل في اكتسابه المعلومات والمعارف المختلفة، ومن نموذج يتمثل في اتساع دائرة أصدقائه وزملائه ومعارفه. وبما تهيؤه له من فرص لإشباع حاجته النفسية في أجواء طبيعية يعبر فيها عن مشاعره بحرية، وهي تساعده على تقبل ذاته وتقبل الآخرين، وفهم ما يحيط به بشكل أفضل [8].

2- تلعب المدرسة دورا كبيرا في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية السائدة في المجتمع، فهي تعمل على تحقيق الوحدة السياسية والثقافية للمجتمع ككل. فالأطفال ينتمون إلى أسر مختلفة متباينة في مفاهيمها وتصوراتها، والمدرسة هي الوكالة الاجتماعية التي تستطيع أن تحقق لهم التجانس الفكري والثقافي في إطار المجتمع الواحد[9].

3- إنّ مسؤولية المدرسة لا تقتصر على تلقين التلاميذ النظريات والمعاني والقيم التي ينشدها المجتمع لأن التحصيل النظري لا يكفي لتعديل السلوك والنظرة إلى الأمور والحكم على الأشياء. ففي ميدان تعديل السلوك والاتجاهات والقيم ينبغي أن تتكامل المعرفة والانفعال والممارسة[10].

4- تكمن أهمية المدرسة في تعزيز كيان المجتمع وسلامته بما في ذلك من تقليص للانحرافات السلوكية وحالات الجنوح، كما تؤكد ذلك الإحصائيات الجنائية التي تبين ضآلة نسبة المجرمين المتعلمين، وارتفاع نسبة المجرمين الأميين وناقصي التعليم حتى أنّ الأديب المفكر الفرنسي " **فيكتور هوجو** " **Victor Hugo** ذهب إلى القول بأنّ فتح مدرسة هو بمثابة إغلاق سجن [11].

5- تكمن أهمية المدرسة في دورها في عملية التنشئة الاجتماعية والأخلاقية والمهنية للتلاميذ وكيفية إعدادهم وتأهيلهم وتدريبهم على مواجهة حياتهم المستقبلية وتأدية دورهم في المجتمع[12].

ثالثا– أهداف المدرسة:

يحمل الهدف في طياته توقعات المجتمع ورغباته التي يجعلها معايير لتقدمه وتطوره، وقوانين لضبط وتسيير النظام التربوي ككل في المؤسسات التربوية.

كما تعبر الأهداف عن الميزان أو المقياس الذي يعرف من خلاله درجة التقدم أو التأخر في المجتمع عموما والمؤسسة التربوية خصوصا، وهذا يساعد الهيئة القائمة على إدارة المدرسة على زيادة فعاليتها في عملية التنشئة الاجتماعية في المدرسة بشكل هادف ومقصود، ويحفز الأفراد على الوصول إلى هذه الأهداف، وكلما كان الهدف واضحا و واقعيا كلما ارتفعت درجة إمكانية تحقيقه والوصول إليه[13].

وتشتق الأهداف التربوية غالبا من حاجات المجتمع ومتطلباته وتوجهاته الفكرية والدينية والإيديولوجية، كما تشتق أيضا من الفلسفة العامة للتربية التي تحدد الإطار الفكري الكلي لها، والقيم والاتجاهات التي تتضمنها وتؤكد عليها من خلال التنشئة الاجتماعية، وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أنه منذ عهد "**جون ديوي**" ينظر إلى المدرسة على أنها مجتمع مصغر بحيث أنّ ما يدرس في المدرسة من معارف وخبرات ومهارات، وما تؤكد عليه من قيم واتجاهات ومعايير يجب أن يكون مرتبطا بالمجتمع الخارجي الذي تعمل فيه[14].

ويعرف "**جون ديوي**" الهدف بأنه: " وجود عمل منظم، مرتب، عمل يقوم النظام فيه على الانجاز التدريجي لعملية من العمليات التربوية[15].

ويمكن تحديد معنى الهدف التربوي من كونه" النتيجة النهائية لتعليم ناجح " بل هو في الوقت نفسه محصلة تشير إلى أن التعليم قد أخذ مكانه فعلا وأعطى ثماره عند المتعلم[16].

وانطلاقا من هذا التعريف يمكننا استنتاج أنّ عملية وضع الأهداف في المدرسة تعمل على ضبط العملية التربوية وتأطيرها وفق ما ترغب فيه المدرسة، ونتوقعه من هذه العملية،

كما تسهل عملية التنشئة والتكوين للتلاميذ، وتيسر مهمة المدرس والإدارة في التعليم والتربية، فالأهداف التربوية تهيكل العمل وتضبط أدواره وتحدد وظائفه بدقة.

وقد أشار الكثير من الباحثين أنه ينبغي على الأهداف التربوية أن تكون جامعة لكل نواحي شخصية التلميذ، فتشمل الجانب الاجتماعي، والأخلاقي والروحي والسياسي والاقتصادي والمعرفي والجسمي والحركي حتى تيسر للمدرسة التطرق لجميع جوانب شخصية الفرد [17].

وفي هذا الصدد يمكننا ذكر قول "**جان بياجيه** "**Jean Piaget**: "يجب أن تسعى الأهداف التربوية في المدرسة إلى تحقيق نمو متكامل لشخصية الإنسان، وتعزيز الحريات الأساسية في ذاته بشكل يساعده على الاستقلال الفكري والأخلاقي، ويحترم هذا الاستقلال لدى الأخرين[18].

ومن جهة أخرى أكد الكثير من الباحثين في ميدان التربية والتعليم على أن تكون الأهداف التربوية قابلة من فترة لأخرى للتعديل والتقويم والتنقيح بهدف إخضاعها للواقع وتكييفها مع المعطيات الجديدة.

لقد تكثفت جهود الكثير من العلماء والباحثين في مجال علم الاجتماع والتربية حول تحديد وضبط أهداف المدرسة بشكل يجعل عملية التنشئة الاجتماعية فعالة، وصنفوها على أساس مستويين: المستوى الفردي والمستوى الاجتماعي، والتي نوضحها فيما يلي:

1- الأهداف المتعلقة بالجانب الفردي: وتتلخص فيما يلي: [19]:

* تحقيق الذات.
* تنمية الشخصية الاجتماعية.
* دعم تكامل الشخصية.

تشير الأهداف المتعلقة بتحقيق الذات إلى تنمية العقل والاهتمامات العقلية كالقدرات المتعلقة بالمعطيات الحسابية والقراءة واللغة... الخ، إضافة إلى العادات الصحية للترويح عن النفس والاهتمامات الجمالية والخلقية.

وتشير الأهداف المتعلقة بتنمية الشخصية إلى اكتساب الخبرات والاتجاهات الايجابية وتنمية روح الولاء والانضباط لدى الشخص.

أمّا بالنسبة لدعم تكامل الشخصية فيشمل هذا الجانب اكتسابها للمهارات المتعلقة بشغل الدور الوظيفي، وتمثلها للمعايير والقيم الثقافية.

2- الأهداف المتعلقة بالجانب الاجتماعي:

والتي تتمثل في اهتمام المدرسة بالضبط الاجتماعي والحفاظ على العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وتدريب التلاميذ على الطاعة والامتثال لقواعد المجتمع وأخلاقياته بالإضافة لإعدادهم للتكيف الاجتماعي والأسري البيئي والمهني في المستقبل[20].

كما أكدت في هذا الصدد تحليلات الباحثين عن أهمية تدريس الأخلاق والمقررات الدينية، إذ اعتبرت المدرسة تنظيم لنقل القيم والأخلاق الدينية عن طريق أنشطتها ومقرراتها الدراسية [21] حيث يرى " **دوركايم** " أنّ المجتمع في قيامه بعملية التنشئة الاجتماعية يحدد القيم والمعتقدات والمعايير الاجتماعية التي يريد أن يغرسها في أفراده، واعتبر أنّ المدرسة قادرة على تشكيل الفرد وإعداده للحياة الاجتماعية بمجتمعه، فالطفل يتعلم من المدرسة عن طريق التربية الخلقية النظام والضبط النفسي، والمدرسة تساعد الطفل على استدماج قيم ومعتقدات مجتمعه بحيث تصبح جزءا من نسقه القيمي ونسقه العقائدي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم خروج الفرد على قيم ومعايير مجتمعه لإقناعه بصحتها وشرعيتها[22].

رابعا– وظائف المدرسة:

المدرسة مؤسسة تربوية فرعية للنظام التربوي العام للمجتمع، وهي مؤسسة اجتماعية تعكس المجتمع بصورة مصغرة، كما أنها توفر الوسائل والظروف الكفيلة بتربية النشء بما يجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة في المجتمع، ويتوفر لها العديد من الوسائل مثل الإدارة، والمناهج، والأدوات، والأجهزة التي تمكنها من القيام بوظائفها التي تتحدد في ضوء الأهداف التربوية، ووظائف النظام التربوي للمجتمع.

ونظراً لفاعِلية دور المدرسة في عملية التربية، فقد احتلت مميزات في معظم الكتابات التربوية بهدف تحديد أهدافها ووظائفها، وقد اجتهد التربويون في تحديد الوظائف الأساسية فيما يلي[23]:

- نقل الثقافة العامة والحفاظ عليها للأجيال القادمة.
- تنمية القيم والاتجاهات التي يؤكد عليها المجتمع.
- تنشئة التلاميذ وإعدادهم للمشاركة الايجابية في المجتمع.
- توجيه ميول التلاميذ واهتماماتهم، وتنمية قدراتهم للنقد العقلاني والتثقيف العلمي بما يعود على المجتمع بالنفع والفائدة.
- تطوير قدرات التلاميذ وتأهيلهم لاستيعاب المعرفة والمهارات التكنولوجية.
- إعداد القوى البشرية وتزويدها بالمهارات والخبرات اللازمة لشغل أدوارها في المجتمع.
- الإسهام في تنمية المجتمع ومواجهة مشاكله.

وقد بلور التربوي الأمريكي "**جون ديوي**" "**Jhon Dewey**" وظائف المدرسة على النحو التالي[24].

– للمدرسة دورها المعتاد في تبسيط التراث الثقافي وخبرات أجيال الكبار وتقديمها إلى الصغير بما يتفق مع قدراته وعمره بحيث يتدرج في استيعاب التراث من البسيط إلى المركب، ومن المحسوس إلى المجرد.

– من وظائف المدرسة أيضا تطهير التراث الثقافي وخبرات أجيال الكبار من كل ما يؤثر سلبا على شخصية الطفل وقدراته.

– تسهم المدرسة وظيفيا في خلق المناخ الاجتماعي المناسب لنمو شخصية الطفل واكتسابه الاتجاهات وتعليمه أنماط السلوك التي تعكس عمق تكيفه الاجتماعي مع ثقافته والآخرين الذين يتفاعل معهم في المواقف الاجتماعية المختلفة.

– تسهم المدرسة أيضا في تحريم الأطفال من دائرة جماعاتهم الخاصة بغرس ثقافة مجتمعهم في نفوسهم ومساعدتهم على التهيؤ للحياة العامة وللأدوار المختلفة التي يشغلونها في محيطهم الاجتماعي الكبير.

ومن جهة أخرى لقد أجمعت التحليلات السوسيولوجية في ميدان علم الاجتماع التربوي على تحديد وظائف النظام التعليمي في أربعة وظائف أساسية نذكرها فيما يلي:

1– الوظيفة الثقافية للمدرسة: تعد الوظيفة الثقافية من أهم الوظائف التي تتولاها المؤسسات المدرسية، إذ تسعى المدرسة إلى تحقيق التواصل والتجانس الثقافيين في إطار المجتمع الواسع عن طريق تعزيز لغة التواصل بين جميع أفراد المجتمع، وتحقيق الوحدة الثقافية عبر تحقيق التجانس في الأفكار والمعتقدات والتقاليد والتصورات السائدة في المجتمع الواحد [25]، وهذا من شأنه أن يضيق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ويضمر التعصب العرقي أو اللغوي أو الإيديولوجي بشكل يؤدي إلى التماسك الاجتماعي.

وقد أكد "**إميل دوركايم**" **Emile Durkheim** منذ مطلع القرن العشرين على أهمية الوظيفة الثقافية للتربية المدرسية حين رأى أن الإنسان الذي يجب على التربية أن تحققه فينا ليس الإنسان على غرار ما خلّفته الطبيعة بل الإنسان على نحو ما يريده المجتمع [26]. أي أن الإنسان الذي تريد المدرسة والتربية أن تحققه فينا ليس سوى الإنسان النموذج للثقافة الاجتماعية السائدة.

2– الوظيفة السياسية للمدرسة: يرسم كل مجتمع السياسة التي يرتضيها لنفسه، والتي تحقق له غاياته وأهدافه في مختلف مجالات الحياة وميادينها.

إنّ المؤسسة السياسية معنية بتحديد أهداف التربية وغايتها، كما أنها معنية بتحديد إستراتيجيات العمل المدرسي ومناهجه لتحقيق الأغراض السياسية التي حددها المجتمع نفسه، لذلك نجد السياسات التربوية القائمة في أي بلد من البلدان تحدد للمدرسة وظائفها ومهامها وأدوارها، وتصوغ لها مناهجها بما ينسجم مع التوجهات السياسية الكبرى للمجتمع المعني، ويتم ذلك كله عبر منظومة من التخطيط والاستراتيجيات المتكاملة والموجهة، ذلك لأن السياسة التربوية لمجتمع ما تتحدد في إطار سياسته العامة حيث يوجد علاقة بين النظام السياسي لهذا المجتمع والنظام التربوي المستعمل في التعليم [27].

ومن أهم الأدوار السياسية التي تلعبها المدرسة ما يلي:[28]

1- التأكيد على الوحدة الوطنية للمجتمع.
2- ضمان الوحدة السياسية للمجتمع.
3- تكريس الإيديولوجية السائدة في المجتمع.
4- تحقيق الوحدة الثقافية والفكرية.

3– الوظيفة الاقتصادية للمدرسة: ما تزال المدرسة تسعى إلى تلبية احتياجات التكنولوجيا الحديثة من فنيين وخبراء وعلماء ويد عاملة. وبنظر اليوم أصحاب النزعة الاقتصادية إلى المدرسة في جوانبها الاقتصادية ويعملون إلى دراسة حركتها وفاعليتها بوصفها مؤسسة إنتاجية تطرح نتاجا من الشهادات والناس في أسواق العمل، وهو نتاج تتباين أهميته وجودته بتباين المدة الدراسية ونوع الدراسة والفرع العلمي ومدى أهمية الاختصاص في سوق العمل وفقا لمبدأ العرض والطلب الاقتصادي [29].

ويمكن إجمال الوظيفة الاقتصادية للمدرسة في وظيفتين أساسيتين تتمثل فيما يلي:[30]

- تزويد البناء الاقتصادي بالقوى المتعلمة المطلوبة في الظروف والأحوال الفنية السائدة.
- توفير القوى العاملة المطلوبة للقطاع الاقتصادي كَماً وكيفاً بما يناسب الأحوال التكنولوجية السائدة.

4- الوظيفة الاجتماعية للمدرسة: تقوم المدرسة بإعداد الأجيال روحيا ومعرفيا وسلوكيا وبدنيا وأخلاقيا ومهنيا، فهي وسيلة المجتمع في التنشئة الاجتماعية، إذ يعول عليها الكثير في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية باعتبارها المحيط الذي يحدد السلوك المستقبلي للطفل في المجتمع.

ويمكن إجمال الوظائف الاجتماعية للمدرسة فيما يلي:

- تنمية شخصية التلميذ الاجتماعية، وكفاءته في نسج العلاقات الاجتماعية والنجاح في إيجاد الأصدقاء، والتعامل مع المحيط الاجتماعي على نحو يليق بالمدرسة وبمكانة التلميذ في الوسط المدرسي، وبشكل يجلب له الاحترام والتقدير، ويعمق الحس الحضاري والسلوك المثالي في نفسية التلميذ[31].

- إن المدرسة بتدعيمها للمعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات الهامة في المجتمع من خلال منهاجها وأنشطتها المختلفة تساعد المتعلمين على تمثل هذه القيم والاتجاهات ممّا يقلل من فرص خروجهم على المعايير السائدة في مجتمعهم، وهذا بدوره يقلل من فرص الانحراف الاجتماعي، ويساعد على استقرار المجتمع [32]. وبذلك تكون قد ساهمت في تكوين السلوك الاجتماعي السليم الذي يجب أن يستمر مع التلميذ سواء في المدرسة أو في التنظيمات الاجتماعية الأخرى.

- للمدرسة وظيفة اجتماعية عامة في حياة التلميذ، وذلك من خلال كونها نقطة الالتقاء لعدد كبير من العلاقات الاجتماعية المتداخلة ، وإتاحة فرص عديدة أمام التلميذ لاكتساب اتجاهات اجتماعية ايجابية، وبناء ثقافة اجتماعية واعية، وهي محيط التفاعل

الاجتماعي، والقنوات التي يجري فيها التأثير الاجتماعي[33]، وذلك من أجل أن تحقق للأفراد اكتساب عضوية الجماعة والمساهمة في نشاطات الحياة الاجتماعية.

خاتمـــة:

من كل ما سبق تحليله عن دور المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية يمكن أن نستنتج أن أهداف المدرسة تدورحول الجوانب الأساسية للحياة الاجتماعية المرتبطة بالفرد، ونظم المجتمع وثقافته بهدف خلق المواطن الصالح الراعي لحقوقه وواجباته، والمتفهم لمعايير وقيم ثقافته، والمنتمي لمجتمعه.

ولما كانت للأهداف التربوية هذه الأهمية في تطوير المجتمع وتقدمه تسعى جميع الدول المتقدمة أو المتحضرة لعملية التقييم المستمر لنظمها التعليمية ومؤسساتها التربوية، وما ينبغي أن تكون عليه أهداف هذه المؤسسات، وضرورة تنويعها بما يتلاءم وطبيعة احتياجات ومتطلبات المجتمع.

أما فيما يتعلق بدور وظائف المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية يمكننا استخلاص أنّ هذه الوظائف في مجملها تشير إلى أن النظام التربوي يمارس دورا حيويا في المجتمع، سواء بالنسبة لتوصيل التراث الثقافي وتحقيق تراكم المعرفة بين الأجيال، أو بالنسبة لدعم عوامل التكامل والتوازن داخل المجتمع، بالإضافة إلى فعالية التربية ووظيفتها في صياغة شخصية الأفراد وإكسابهم مقومات الحياة الاجتماعية، وبذلك تتأكد أهمية الوظائف التي تؤديها التربية بالنسبة لنظم المجتمع الأخرى.

وبناء على ذلك يمكننا القول أنّ للتربية ضرورتها الاجتماعية وفاعليتها في دعم وجود المجتمع والحفاظ على بقائه، وأنّ فشل المدرسة في تأدية وظائفها بفعالية معناه فشلّ في بناء الفرد الذي يدخل المدرسة، وفشل في حماية المجتمع والحفاظ عليه، وفشل في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

الهوامش:

[1]– علي شتا، فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع التربوي**، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، [د.ت]، ص.144

[2]– محمد الشناوي وآخرون، **التنشئة الاجتماعية للطفل**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص210.

[3]-Anne Barrére et Nicolas SEMBEL**, Sociologie de léducation,** Paris Ed, NATHAN, 1998, P 11

[4]– صلاح الدين شروح، **علم الاجتماع التربوي**، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص72.

[5]– عبد الفتاح أبو معال، **علم التربية كيف تكون وسيلة لتفجير الطاقات الإبداعية في الطفل العربي**، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992، ص110.

[6]– عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، الكويت جامعة الكويت ط 1، 1973، ص330.

[7]– صالح محمد علي أبو جادو، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 200، ص224.

[8]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.لغربي آسيا ، معلمة رياض الأطفال و دورها في التنشئة الاجتماعية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية، العدد 20، الأمم المتحدة، 1994، ص18.

[9]– علي أسعد وطفة، **علم الاجتماع التربوي**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 1993، ص49.

[10]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، مرجع سابق، ص18.

[11]– أكرم نشأت إبراهيم، **علم الاجتماع الجنائي**، بغداد الدار الجامعية للطباعة والنشر د. ت، ص52.

[12]– عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم اجتماع المدرسة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص.34

[13]– مصباح عامر، **التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، 2003، ص:115.

[14]– سميرة أحمد السيد، **علم اجتماع التربية**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، 1998، ص73.

[15]– حسين حمدي الطويجي، **الجديد في تكنولوجيا التعليم في المرحلة الابتدائية**، الدوحة، دار الكتب القطرة، 1992، ص:.300

[16]– مروان أبو حويج، **المناهج التربوية المعاصرة**، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص11.

[17]– علي مجاور محمد صلاح الدين، الديب فتحي عبد المقصود، **المنهج التربوي: أسسه وتطبيقاته التربوية**، الكويت، دار العلم للملايين، 1984،ص.48

[18]– بياجيه جان، **التوجهات الجديدة للتربية**، ترجمة بلكوش محمد الحبيب، المغرب، دار توبقال للنشر، 1988، ص45.

[19]– علي شتان، فادية عمر الجولاي، مرجع سابق، ص.131

[20]– عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص.137

[21]– نفس المرجع، ص.137

[22]– سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص 29، ص30.

[23]– السيد علي شتا، فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص179، ص181.

– عبد الله محمود عبد الرحمان، مرجع سابق، ص34، ص39.

- Jean Manuel de QUEIROZ**, L école et ses sociologie**s, Paris , ed, NATHAN, 1995, PP 10-11.

[24]– جون ديوي، **المدرسة والمجتمع**، ترجمة أحمد 1حسن الرحيم، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت، ص15، ص50.

[25]– علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص87 .

[26]- Emile Durkheim , **Education et sociologie, Paris,** ed, P.U.F,1966, p104 .

[27]- Olivier Reboul **La philosophie de l éducation,** Paris, ed:, P.U.F , 7 eme, édition, 1989, P 77.

[28]– علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص106.

[29]– نفس المرجع، ص104.

[30]– السيد علي شتا، فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص ص : 180–181.

[31]– مصباح عامر، مرجع سابق، ص123.

[32]– سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص75.

[33]– حامد عبد السلام زهران، **علم النفس الاجتماعي**، القاهرة، عالم الكتب، 1984، ص258.